جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة وأدب عربي

دراسات لغوية

لسانيات عربية

رقم: ع/11

إ عداد الطالب:

خضراوي منال

يوم: 14/07/2021

المنطلقات الفكرية وأثرها في توجيه القاعدة النحوية(دراسة وصفية في نظرية العامل)

لجنة المناقشة:

الأمين ملاوي	أ. د.	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
أحمد تاوليليت	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر
سهل ليلى	أ. د.	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية: 2020 - 2021

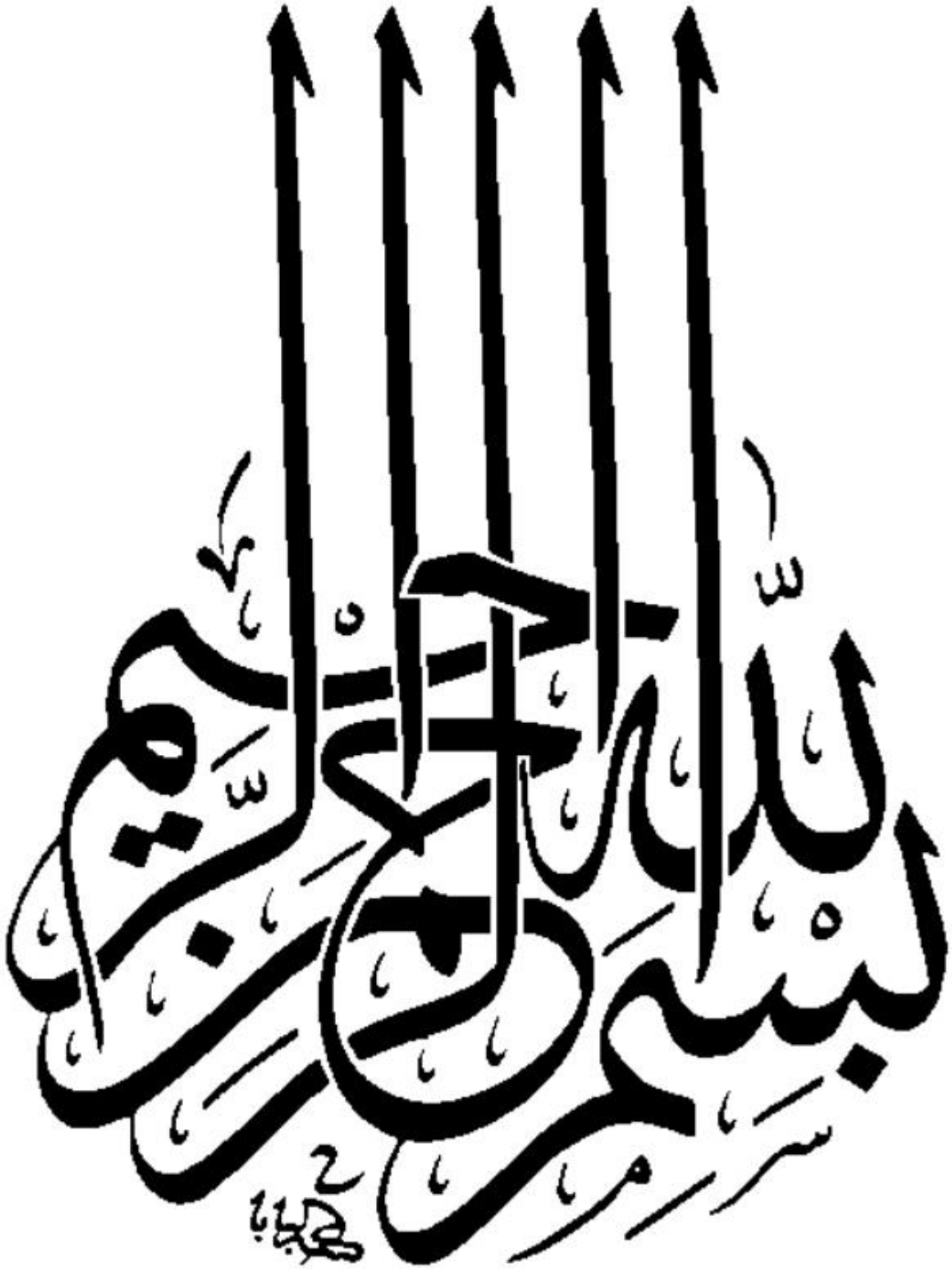
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور "أحمد تاوليليت" على صبره في الإشراف والتوجيه

فكان نعم الأستاذ فجزاه الله عني خير الجزاء.

ولا أنسى من ساعدني من قريب أو بعيد

وشكري أيضا موجه إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة من أجل تصويب ما ورد فيها من أخطاء

الإهداء

إلى من غابت عن عيني وحضرت روحها في قلبي إلى أمي الحبيبة

الغالية

إلى أبي الغالي الذي كان طيلة سنوات الدراسة سندا أدامه الله فخرا لنا

إلى من تبقى من ذكرى أمي الأولى والثانية إخوتي وأخواتي

إلى من كان سندا لي في الأيام الأخيرة حفظك الله وسترك من كل شر

ومكروه وأدامك نعمة علي

إلى صديقاتي وأخواتي: شيماء، زكية، عفاف...وغيرهم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين، سيدنا و حبيبنا محمد صلى الله عليه و سلم و بعد:

لقد خص الدارسون العرب عبر الأزمنة طبيعة هذا النحو العربي، و دوره في الحفاظ على الكلام البليغ و المنطق السليم، خاصين إياه بعناية بالغة درسا و تطبيقا، و حفظا وتنسيقا، لأسباب رأوها دينية و اجتماعية و أخلاقية و سياسية...، كما اعتقدوا فيه شفاء، إثر تفشي اللحن والخطأ على لسان المتكلمين ممن دخل متأخرا في حظيرة الفئة الناطقة باللسان العربي المبين، و لم تكن العربية في طبعه و سليقته (القرون الأولى للهجرة). من أجل ذلك بذلت جهود جبارة في سبيل إرساء قواعد الدرس لنحوي ثم البلاغي، فكانت تعقد الحلقات فتثار الأنظار و تتلاقح الأفكار في أحضان المساجد و الكتاتيب، و مجالس العلماء و الأمراء والأسياد، و في حضرة كل من يثمن قيمة " الكلمة و الكلام"، و يعرف ما للقول الصائب من تأثير و أثر في النفوس المطمئنة. فالفكر النحوي يعتبر الأسبق في الوجود من علم لنحو وأصوله، و أنه من الإرهاصات و الدراسات الفكرية النحوية الأولى التي اعتمد عليها النحاة في تناول المواد اللغوية و الأساليب التي كانوا يستنبطون بها قواعد اللغة العربية و قوانينها.

فاللغة أسبق من القواعد بمعنى، أن وضع القواعد جاء في مرحلة متأخرة عن اللغة، و أن العرب كانوا يتكلمون على سجيتهم، فيتكلمون، فيتكلمون في شؤونهم بدون إعمال فكر، أو رعاية قانون كلامي يخضعون له، قانونهم ملكتهم التي خلق فيهم، ومعلمهم بيئتهم المحيطة بهم، وبعد انتشار الإسلام إلى خارج العرب اختلطوا بالفرس والروم وغيرهم، فحل بلغتهم ما هال الغير عليها وعلى الدين، حتى هرعوا إلى وضع قواعد لغتهم، وأن خوفهم على وقوع اللحن في قراءة القرآن هو الذي دفع إلى وضع قواعد يضبطون بها كلامهم، وبهذا فالعامل هو الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضى للإعراب.

وانطلاقا من هذا كانت إشكالية بحثنا فوسمناه بـ:"المنطلقات الفكرية وأثرها في توجيه القاعدة النحوية "دراسة وصفية في العامل".

وقد انطلق بحثنا من إشكالية رئيسية هي:

– ما هي المنطلقات الفكرية ؟ وما أثرها في توجيه القاعدة النحوية ؟ وما هو العامل ؟

أما اختياري هذا الموضوع فهو ميولي الشخصية لدراسة نحوية، ومحاولة سد ولو جزء بسيط من الثغرات الموجودة فينا من الجانب النحوي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة أثر المنطلقات الفكرية البالغ في القاعدة النحوية عن طريق دراسة العامل. وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون المنهج المعتمد في هذه الدراسة منهج وصفي لأنه يتبع الموضوع ويحيط بجميع جوانبه، إذ يلجأ إليه، الباحث بغرض التوصل إلى معرفة دقيقة تفصيلية عن عناصر تلك الظاهرة.

ونتج عن هذه الدراسة خطة مكونة من فصلين استهلينهما بمقدمة، ذكرنا فيها أهم ما جاء في البحث فالفصل الأول تناولنا فيه: الفكر النحوي نشأته ومستوياته وأسباب نشأة النحو العربي وقضايا وموضوعات النحو العربي منها: أقسام الكلام والجملة وأقسامها والتغذية واللزوم في الأفعال، أما الفصل الثاني فتناولنا فيه تعريف العامل (لغة واصطلاحا) ونشأة نظرية العامل عند النحاة وأنواع العامل (اللفظي والمعنوي) وأركان العامل ونظرية العامل بين المحدثين والقدامى ونقد نظرية العامل.

وفي بحثنا، واجهنا بعض الصعوبات، التي تكمن في قلة المراجع، التي تخدم بحثنا، حيث هي التي تضيء لنا الطريق وتنير المنهج، وكذلك وجود مشقة وتعب كبير في فهم ما جاء في محتوى الكتب القديمة إلى جانب ضيق الوقت.

وقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة

وفي الختام أتقدم بالشكر الوافر، والتقدير الخالص إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، وأخص بالشكر أستاذي الفاضل المشرف الدكتور: "أحمد تاوليليت" فقد كان له كبير الفضل في إنجاز هذا البحث.

الفصل الأول:

المنطلقات الفكرية والقاعدة النحوية عند النحاة

1- الفكر النحوي نشأته ومستوياته

2- مراحل تطور النحو العربي

3- مستويات الفكر النحوي

4- دوافع نشأة النحو

5- مراحل نشأة النحو العربي

6- قضايا وموضوعات النحو العربي

1/ أقسام الكلام

2/ بناء الجملة وأقسامها

3/ التعدية واللزوم في الأفعال.

توطئة:

النحو (القاعدة) هي الحكم وجملة القواعد التي تمكن من الأخذ بها وقد أشار ابن جني إلى أن النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، فالنحو هو روح اللغة و نظامها والفكر النحوي هو النظر في ما وراء تلك الروح، وخلف ذلك النظام بحثا عن اندراجهما (اللغة باستعمالاتها المختلفة، وما وضعه النحاة من أصول وضوابط مطردة في نظام متكامل رغم اختلاف معطياته، متماسك، رغم تنوع مكوناته.

1- الفكر النحوي نشأته ومستوياته:

1.مفهوم الفكر النحوي

الفكر النحوي

أ- لغة:

جاءت كلمة (الفكر) في لسان العرب على أنها " إعمال الخاطر في الشيء"، قال سيبويه: " ولا يجمع الفكر ولا العلم، ولا النظر"وقد حكى ابن دريد في جمعه "أفكارا، وفكرة: كالفكر وقد فكر في ، الشيء وأفكر فيه، وتفكر بمعنى"، وعند الجوهري : " الفكر ، التأمل والاسم: الفكر والفكرة، والمصدر: الفكر بالفتح".[1]

وفي القاموس المحيط، جاءت بذات المعنى "أعمال النظر في الشيء"[2]، وفي معجم اللغة العربية المعاصر نجد: " فكر في الأمر: تفكر فيه، تأمله أعمل العقل فيه ليصل إلى نتيجة أو حل أو قرار { إنُه فكَّر وقدَّر}[3]، وهو نشاط ذهني، من خلال إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة المجهول".[4]

في معجم الوسيط، جاءت كلمة الفكر بمعنى: " أعمال العقل في المعلوم

للوصول إلى معرفة مجهول، ويقال لي في المر فكر نظر وروية، ومالي في المر فكر ما يلي في حاجة".[5]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج5، ط 3، ص65.

[2] الفيروز آبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح: العرقسوسي محمد،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 2005. ص458.

[3] { المدثر الآية 18}.

[4] ينظر، عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الرياض، مج 3، ط1، 2008، ص1733-1734.

[5] مصطفى إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة، ط 4، 2004، ص698.

أما كلمة (النحو) فنجدها في لسان العرب بمعنى : "القصد والطريق يكون ظرفا ويكون اسما، نحاه ينحوه وينحاه نحوا وانتحاه، والجمع أنحاء ونحو".[1]

وفي معجم اللغة العربية المعاصرة نجدها بمعنى : " نحا الشخص الشيء أو نحا إلى الشيء: قصده ومال إليه، ونحا نحوه: اقتدى به وسار على أثره وقلده"[2]، ونجدها في المعجم الوسيط تشير إلى: " نحا إلى الشيء نحوا: مال إليه وقصده، فهو ناح وهي ناحية والشيء قصده، وكذا عنه: أبعده وأزاله".[3]

الفكر النحوي

ب- اصطلاحا:

جاء المعنى الاصطلاحي كلمة (النحو) في لسان الرب، على أنه: " إعراب الكلام العربي، وهو انتحاء سمت كلام العرب في تصريفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة، والنسب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، أو أن شد بعضهم عنها رد به إليها".[4]

وفي معجم اللغة العربية المعاصرة، نجد أن مصطلح النحو: علم يدرس مواقع الكلمات داخل الجملة والعلاقات النحوية بينهما، ويعرف به أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناءا.[5]

أما المعنى الاصطلاحي لكلمة (الفكر) يشير على أنه: " كل نشاط عقلي أدواته الرموز، ويقصد بالرموز كل ما ينوب عن الشيء أو يشير إليه، أو يعبر به، أو يحل محله، في غيابه، ومن الرمز الصور الذهنية والمعاني والألفاظ والأرقام والذكريات والإشارات،

[1] إبن منظور، المصدر السابق، ط3، مج15 /309-310.

[2] عمر أحمد مختار، المصدر السابق، مج2180/3.

[3] مصطفى إبراهيم وآخرون، المصدر السابق، ص908 .

[4] ابن منظور ، المصدر السابق، مج 310/15.

[5] عمر أحمد مختار، المصدر السابق، مج 2181/3.

والتعبيرات، والإيماءات والخرائط الجغرافية والعلامات الموسيقية، والصيغ الرياضية، وبهذا المعنى يشمل التفكير جميع العمليات العقلية من التصورات والتذكر والتخيل وأحلام اليقظة، إلى عمليات الحكم والفهم والاستدلال والتعليل والتعميم والتخطيط والنقد[1]، وهذا الفكر الذي نتحدث عنه هو فكر علمي منظم، على قوانين العلم ونظرياته، وذلك لأن التفكير العلمي ينبني على التعامل المنظم مع الملاحظات والقوانين، التي يمكن اثباتها بالاستناد على نظرية عامة".[2]

أما المصطلح الذي يهمنا هو مصطلح (الفكر النحوي)، فإننا نجد أن الدكتور علي أبو المكارم، تحدث عنه بقوله: " الخطوط الرئيسية العامة التي سار عليها البحث النحوي، والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء ".[3]

وقدم الدكتور محمد الخطيب تعريفا مفصلا للفكر النحوي حيث قال بأنه: " ذلكم النتاج، الذي استخرجته عقول النحاة العرب، من خلال التفكير في اللغة وتعمق النظر فيها، والوقوف على طريق العرب في لسانها، ومعهود خطابها وفق أسس ومبادئ ومنطلقات منهجية بنوا عليها ذلكم الفكر، ويمثله في الحضارة العربية الإسلامية تراث ضخم من القواعد، والضوابط والتفاسير والتعليلات، التي حاول بها نحاة العربية إدراك سر هذه اللغة الشريفة في : أساليبها وتراكيبها وانتظامها".[4]

ومما سبق يمكن أن نقدم تعريفا موجزا للفكر النحوي على أنه الجهد العقلي الذي بذله النحاة

---

[1] العيسوي عبد الفتاح والعيسوي عبد الرحمان، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، دار الرتب الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص36.

[2] حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، ط1، ص18.

[3] أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب، ط1، 2007، ص03.

[4] الخطيب محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آرائهم)، دار البصائر، 2006، ج 23/1.

لمعرفة السمات الخاصة التي صار عليه اللسان الفصيح وفق أسس منهجية وصنعوها لضمان حفظ هذا اللسان.

2- مراحل نشأة الفكر النحوي:

مر الفكر النحوي بأربع مراحل ، وتتمثل في التالي:

المرحلة الأولى: التمهيد لظهور الفكر النحوي

هي تلك المرحلة التي سبقت الإسلام، وهي مرحلة لا يمكن أن نقطع بتحديد تاريخ بدايتها، لنقص الأدلة المكتوبة أو المروية، إلا أنه يمكن القول: إنها مرحلة الإحساس الفني النظري باللغة.[1]

وقد تميزت هذه المرحلة بالثراء في عدد المفردات والأساليب والتراكيب، ويبدو أن الطبيعة المادية الصحراوية، هي السبب في هذا الثراء، ففيها تنوع الأشياء، وتأخذ حركة الإنسان نمطا محددا يتكرر دوما، خاليا من التعقيد والعلاقات المتشبعة، فلا يتهيأ للإنسان أن يكتشف جديدا أو ينشغل بتزاحم الحركة والحدث، ولهذا فهي تهيؤ له فسحة واسعة للتأمل وإطالة النظر إلى الموجودات، ومن ثم إطلاق الأسماء العديدة والصفات المتنوعة عليها.[2]

وحفظت لنا البيئة العربية المتقدمة، نسقا مطردا من النحو البنيوي سواء من حيث المفردات، أو علاقات التراكيب وقوانينها العامة، بفعل تجانس المتكلمين من حيث مصادر الثقافة والبيئة الواحدة، والأصل اللغوي الواحد.[3]

---

[1] ينظر: الياسري علي، الفكر النحوي عند العرب (أصوله ومناهجه)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2003، ص.144

[2] ينظر، الياسري علي، المرجع نفسه، ص.145

[3] ينظر، المرجع السابق، ص.146

كانت هذه العوامل متوفرة بشكل كبير من البادية أكثر من الحضر وذلك لأن " المدينة هي محط رحال العناصر الأجنبية، التي تأتي للعمل أو التجارة، مما يؤدي إلى الاختلال اللغوي وظهور الحاجة إلى المعالجة التعليمية، وذلك بإرسال الأبناء إلى البادية ليتعلموا الفصاحة عليها".[1]

المرحلة الثانية: بدايات الفكر النحوي

تمثلت هذه المرحلة البداية التطبيقية، ونجد فيها بدايات النتاج الفكري النحوي " وهي المرحلة التي تلت ظهور الإسلام إلى بداية القرن الثاني الهجري، وهي مرحلة تحول فيها الإعجاب البلاغي القديم، إلى نمط من القدسية أضفاها على اللغة العربية نزول القرآن الكريم".[2]

ويمكن تحديد هذه المرحلة بشكل أدق عن الظاهر اللغوية، وصبها في قواعد نحوية، وتنتهي بالخليل بن أحمد الذي يعد قمة في المرحلة، في تحديد الأصول العامة للبحث النحوي وتنقيتها وتطبيقها جميعا، وقد استطاع البحث النحوي في هذه المرحلة، أن يكشف عن الظاهر الرئيسية للغة العربية، وكان أول ما اكتشف في هذا المجال ظاهرة التصرف الإعرابي.[3]

والمقصود بظاهرة التصرف الإعرابي هو تغير الحركة الإعرابية، في أواخر الكلمات أو لزومها، ويطلق عليها أربع تسميات أخرى وهي:

[1] المرجع السابق، ص.146.

[2] المرجع نقسه، ص.147.

[3] أبو المكارم علي، تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والتشر، القاهرة، 2005، ص.82.

- تعاقب الحركات في أواخر الكلمات.
- تغير الحركات في أواخر الكلمات.
- ظاهرة الإعراب.
- الحركة الإعرابية.[1]

المرحلة الثالثة: نضوج الفكر النحوي

تعد هذه هي المرحلة الأبرز في الفكر النحوي، لأنها اشتملت على أهم المؤلفات النحوية، وفيها تشكلت الأسس الأولى لعلم النحو، وتبدأ هذه المرحلة على وجه التقريب من بدايات الفرع الثاني من القرن الثاني الهجري، " حيث أخذت تتضح سمات الدرس اللغوي والنحوي المتخصص، وفيها يتضح الكثير من معالم الدرس النحوي، ومصطلحاته وأصوله، حيث تم استيعاب المسائل النحوية وتصنيفها على أبوابها وفصولها، اعتمادا على المسموع من كلام العرب".[2]

ويمكن تحديد هذه المرحلة بشكل أدق بأنها المرحلة التي تبدأ بتلاميذ الخليل بن أحمد، وتنتهي بالزجاج، فتمتد قرابة قرن ونصف القرن، ولعلها – باعتبارها فترة انتقال – أكثر المراحل أهمية في تاريخ النحو العربي، بل في حياة الفكر العربي بأسره، إذ هي المرحلة التي شهدت بداية التفاعل الحقيقي بين الفكر العربي الإسلامي، وبين الأفكار غير العربية الإسلامية بعامة، والإغريقية منها بصورة خاصة.[3]

وفي هذه المرحلة برز سيبويه الذي يعد النص الحقيقي المؤسس للفكر النحوي العربي، فهو يشترع للعربية في طورها الجديد، ويقيم المعالم، التي لا تهدي إلى حقيقتها، وتعي على حمايتها، ونفي الزيف عنها، حتى لا يطغى عليها، ويغير من خصائصها في الحاضر أو

[1] أبو المكارم علي، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2006، ص.29

[2] الياسري علي، المرجع السابق، ص.148

[3] أبو المكارم علي، المرجع السابق، ص.92

في المستقبل القريب أو البعيد، لذلك فهو دراسة واسعة في النحو والصرف، اي في أساليب العربية وبنية مفرداتها.[1]

المرحلة الرابعة: تمكين الفكر النحوي:

وهي أطول مرحلة في الفكر النحوي " وتبدأ هذه المرحلة بابن السراج وتظل خصائص هذه المرحلة الفكرية تمتد عبر القرون التالية حتى العصر الحديث، فإن الدراسات النحوية التقليدية المعاصرة، تتبع في دقة اتجاهات النحاة على هذه المرحلة[2]، وقد قيل عن ابن السراج: " مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله".[3]

كما تعد هذه المرحلة أيضا " محلة المتون والشروح، والحواشي والتقارير، والموازنات والمراجعات".[4]

وتجدر الإشارة إلى أن الفكر النحوي القائم في عصرنا هو امتداد لهذا الفكر، ويسير وفقا للأصول المتبعة فيه، وبالتأكيد لا تغفل البحوث النحوية المعاصرة إلي دعت إلى تيسير النحو وتصحيح اتجاهاته، لكنها ظلت أفكارا مقترحة، دون تطبيق ملموس، أو أثر واضح في الدرس النحوي.

3- مستويات الفكر النحوي:

يتكون الفكر النحوي من ثلاثة مستويات وهي:

المستوى الأول: التفكير الجزئي المحسوس

وهو مستوى تقدير الحكام والقواعد المستنبطة من استقراء الكلام.

---

[1] ناصف علي النجري، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1979، ص.142

[2] أبو المكارم علي، المرجع السابق ص .108

[3] الحموي ياقوت بن عبدالله، معجم الأدباء (إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب)، تح: عباس احسان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993، ج 2535/6.

[4] الخطيب محمد الفتاح، المرجع السابق، ج48/1.

المستوى الثاني: التفكير الكلي المحسوس

وهو مستوى القياس على تلك الأحكام، من خلال نظام من التفسيرات والتعليقات.

المستوى الثالث: وهو مستوى التعميم والتجريد وإقامة النظرية.

4- دوافع نشأة النحو العربي:

يجمع الباحثون القدماء والمحدثون على أن فشوا اللحن واستفعال خطره وتسربه في قراءة القرآن الكريم والحديث الشريف،كان السبب الرئيسي في وضح النحو، وسنعرض لطائفة من الأحداث التي تؤكد على العربية والتي حفزت العلماء على وضع النحو ومن أهم دوافع نشأة النحو العربي.

1. دافع ديني:

قد كفل الله تعالى حفظ القرآن الكريم من التحريف بقوله تعالى :﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ الحجر: ٩

وعلى مر الصور دأب المسلمون على حفظه والحفاظ على القراءة السليمة له، وبخاصة بعد شيوع اللحن على الألسن بسبب كثرة الموالي الذين وفدوا على الأمصار الإسلامية بعد الفتوحات.[1]

وهذا ما جعل أبو الأسود الدؤلي يضع النقاط على المصحف، فقد اختار كتابا وأمره أن يأخذ صنعا يخالف لون المراد وقال له: " إذا رأيتني قد فتحت فمي الحرف فأنقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فأنقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف".[2]

[1] ينظر، خضر موسى محمد، النحو والنحاة، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2003، ص10.

[2] محمد بن إسحاق النديم الفهرست، تح: مصطفى الشومي، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1985، ص91.

2. الدافع اللغوي القومي:

لقد أدى اختلاط لغات هذه الخواطر بلغات القوميات المختلفة، وبدا ذلك في التخفيف من بعض قيود الإعراب وظواهره، لذلك أصبحوا يرسلون أولادهم إلى البادية لتلتقي اللغة الفصيحة والتمرن عليها بالممارسة حتى يكونوا فصحاء.[1]

وبمجيء الإسلام ارتفعت منزلة اللغة العربية في نظر أصحابها، وراحوا يضبطونها بقواعد وأصول حتى يحافظوا عليها من الضياع، وذلك لأنها تمثل عناد القومية العربية ورمز وجود العرب الذين نزل بلغتهم القرآن الكريم، ومن ذلك نجد العرب يعتزون بلغتهم اعتزازا شديدا، وهذا ما جعلهم يخشون عليها من الفساد عنه اختلاطهم بالأعاجم، ويحرصون على رسم أوضاعها خوفا عليها من الفناء في اللغات الأجنبية.[2]

3. الدافع الاجتماعي:

لم يستطع الأعاجم من تسلم المناصب في الدولة، والسبب في ذلك لسانهم، فحرصوا على تعلم العربية حتى يستطيعوا الاندماج في المجتمع الجديد، وقد ساعدهم في ذلك نحاة الطبقة الأولى كأبي أسود الدؤلي وعنبسة الفيل، حيث وضعوا منهج تعليمي يساعد من أراد تعلم العربية، وبهذا كانوا فرسان النحو العربي وحاملي لوائه لقرون، إلى جانب أبي إسحاق الحضرمي وسيبويه وغيرهم.[3]

4. رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية:

كان ذلك بفضل ما أحدثه الإسلام من تطور حضاري، فاستطاع العقل الإسلامي أن يبدع ويطور لغته، أي نمو الطاقة الذهنية العربية ورقيها، فعملت على رصد الظواهر اللغوية

[1] ينظر، خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص.51

[2] المرجع نفسه، ص12.

[3] ينظر، شوقي ضيف، المدارس النحوية، الناشر دار المعارف، القاهرة، ط6، 1989، ج1، ص.12

وتسجيل الرسوم النحوية، التي كانت أساسا راسخا لنشوء علم النحو وقواعده.[1]

هذه الدوافع المتشابكة دفعت القدماء دفعا إلى التفكير في وضع النحو وكان فضل السبق للعراق حيث يقول أحمد امين : " ولم يكن بالحجاز ولا غيره من الأمصار شيء يذكر من اللغة، والنحو بجانب ما في العراق".[2]

5- مراحل نشأة النحو العربي:

شك أن تطور النحو العربي لم ينشأ دفعة واحدة، حتى وصل إلينا كاملا، بل إن الأصل في كل علم لا بد له أن يمر بمراحل حتى يصل مرحلته الأخيرة.

1. طور الوضع والتكوين (بصري):

ويبدأ هذا التطور من عصر واضح النحو أبي أسود الدؤلي، إلى أول عصر الخليل بن احمد، وانتهى في عصر بني أمية، ويرجع الفضل في وضعه إلى البصرة وقد اشتغل في طبقتان من البصريين، بعد أبي الأسود حتى تأصلت منه أصول كثيرة، وعرفت بعض أبوابه، إما الطبقة الأولى التي أخذت عن أبي الأسود وقامت باستنباط الكثير من أحكامه، وقامت بنشره بين الناس وكان من أبرز علماء هذه الطبقة، عنبسة بن معدان، ونصر بن عاصم الليثي، وعبد الرحمان ابن هرمز، ويحي ابن يعمر العدواني، حيث نجد بأن هؤلاء لم تقوى بينهم حركة التصنيف، وكانوا يعتمدون بكثرة على حفظهم في صدورهم ورواياتهم بلسانهم، وقد زعم بعض المؤرخين أن أستاذها أبا الأسود قد وضع مختصرا لما تقدم.[3]أما فيما يخص الطبقة الثانية، كان لها حظ اوفر في هذا الأمر إذ مهدت لها سبيله مما نتج عن ذلك زيادة المباحث لديها، وإضافة العديد من القواعد، وجدت في تتبع النصوص واستخراج الضوابط وبفضل ذلك استطاعت التصنيف، ودونت بعض الكتب المفيدة ولم ينقض هذا الطور حتى

[1] ينظر، المرجع السابق، ص12

[2] أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط10، د ت ، ص.278

[3] ينظر، العوض حمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره في أواخر القرن 2 هـ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

وفق العلماء إلى وضع طائفة كبيرة من أصوله، فنشأت لديهم فكرة التعليل، التي كان أول من اتجه لها ابن أبي اسحاق، فانفسخ ميدان القول في هذا العلم وتداولوه الناس في كتبهم، التي كانت مزيجا بين النحو والصرف، وما إلى ذلك من علوم العربية، وبعدها أخذت هذه الفروع تمتاز بعضها عن بعض، في البحث والتدوين، حتى اشتهر بعض العلماء بالنحو.[1]

2. طور النشوء والنمو (بصري كوفي):

أما هذا الطور يبدأ من عهد الخليل بن أحمد البصري، وأبي جعفر محمد ابن الحسن الرؤاسي إلى أول عصر المازني البصري، وابن السكيت الكوفي، وقد كان هذا الطور نقطة اشتراك بين البلدتين، من أجل النهوض بهذا الفن، ولما ابتدأت هذه المرحلة أخذ العلماء في كتب النحو ومباحثه طبعا آخر غير ما اتجهوا إليه في الماضي، حيث نشط في التقصي والاستقراء واستخراج القواعد، وكان مبعث ذلك النشاط هو التنافس البلدي القائم بينهما، فالخليل بعد أن جاب بوادي الحجاز مواجها على العرب في صحراءها و مستمتعا لأحاديثها، فلما عاد إلى البصرة استجمع كل ما سمعه في هذا الفن وجمع أصوله وفرع تفاريعه، كما ساق الشواهد وعلل الأحكام حتى بلغ غاية محمودة، و نجد ممن حمل الراية في البصرة مع الخليل يونس وعاصرهما الرؤاسي الكوفي، شيخ الطبقه الأولى الكوفية، الذي اشترك معهما في التلقي عن الطبقة الثانية البصرية.[2]

أما الكوفين انصب اهتمامهم على الناحية الصرفية، واستنبطوا للصرف كثيرا من القواعد التي سبقوا بها البصريين، بينما صرف كان عند البصريين في المحل الثاني، ولم يكتفي الكوفيون في دفع التخلف اللاحق بهم، على ما فاتهم من شرف النحو وراحوا يتزاحمون عليه بالمناكب، فظهر فيهم علماء وانبعث فيهم فكرة التأليف، وكان أول مؤلف لديهم كتاب الفيصل للرؤاسي وقد ظهر في بلاد البصرة نجوم متألقة، وتألف منها عقد الطبقة الرابعة

[1] ينظر، محمد الطنطاوي، المرجع السابق، ص 38-40.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 40-42.

بزعامة سيبويه، الذي أبدع كتابه المعروف "بالكتاب"[1]، وكان يعاصرها الطبقة الثانية الكوفية، التي كان يتزعمها الكسائي الذي بذل جهدا في إخراج عدة مؤلفات استفادوا منها، كما سعى في تكوين جبهة قوية من الكوفيين، تثبت أمام الجبهة البصرية، وبدأت المناظرة هادئة في أول الأمر بين البلدين، على يد الخليل و الرؤاسي، وبعدها اشتدت نار الاجتهاد بينهما على استكمال ما بقي من مواد هذا الفن، لكن عند التقاء الفريقين ببغداد، وابتداء الطور الرابع الجديد، انطفأت نار العصبية السائدة بينهما وقد قطع هذا الطور درجة عالية في رقي هذا الفن.[2]

وقد اتسعت المباحث في هذه الفترة عن المدرستين البصرية والكوفية، اتساعا تطلبه ذلك الزمان حيث امتد البحث في هذه الفترة إلى الصيغ والأبنية، وتوسعت مباحث الإعراب واندرجت مباحث الأبنية والصيغ في مباحث النحو، وقد عرف علم النحو في ذلك الوقت بأنه علم يعرف به أحوال الكلمة العربية أفرادا وتركيبا، كما استقل علم النحو عما كان في السابق على المباحث اللغوية الأخرى، وبهذا صار علما مستقلا بذاته، وأخذ علماء في كتب النحو اتجاه آخر غير ما اتجه إليه في الماضي، وفي أعمال الفكر واستخراج القواعد، وكان مبعث ذلك النشاط المنافسة الشديدة بين مدرستي البصرة والكوفة، واختلفت كل نزعة عن الأخرى في وضع قواعدها ومقاييسها، وعليه حرصت كل مدرسة على أن تفوز في الغلبة على الأخرى، بهدف استكمال هذا العلم واكتمال فروعه، فنشبت بينهما نار العداوة ثم هدأت الأوضاع بعدها.[3]

[1] ينظر، المرجع السابق، محمد الطنطاوي، المرجع السابق، ص40-42

[2] ينظر إلى نفس المرجع، ص43.

[3] ينظر، ابراهيم عبود السامرائي، المدراس النحوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، 2007، ص 107.

3. طور النضج والكمال (البصري والكوفي):

أما هذا الطور يبدأ من عهد أبي عثمان المازني البصري ويعقوب بن السكيت الكوفي إلى آخر عصر المبرد البصري، وثعلب الكوفي، حيث هيأ الطور السابق لهذا الطور وذلك بسبب ما بذله رجاله من مجهودات، كان له اثر بالغا في تخريج جمهور من العلماء، امتاز به هذا الطور عن سابقيه في كلا البلدين، فقد كان في البصرة أبا عثمان المازني و أبا عمر صالح الجرمي، وابا حاتم السجستاني والرياشي والمبرد وغيرهم، أما في الكوفة نجد كل من يعقوب ابن الكسيت ومحمد بن سعدان وثعلبة وغيرهم، وقد اجتمع الفريقين ببغداد كثيرا من المرات على علاقة تسودها العصبية وذلك ما جرى بينهما من مناظرات تقوم على التنافس بين الفريقين مما بعث فيهم ذلك روح النشاط، والانهماك في البحث، حيث أكملوا ما فات السابقين، من خلال شرح كلامهم وتبسيط[1]، وأكملوا وضع المصطلحات النحوية التي بقيت خالدة في كتب النحاة، إلى يومنا هذا ويبدو الأمر واضح عند الموازنة بين كتاب سيبويه ومخلفات هذا الطور.

وقد كانت نهاية (طور النضج والكمال) في القرن 3 الهجري وذلك بعد ان توافد الفريقان على بغداد.[2]

4. طور الترجيح (بغدادي):

لقد تمهد هذا الطور على أيدي الخالطين بين النزعتين وكان أساسه المفاضلة بين المذهبين البصري والكوفي، وكان لهم مسائل ذات مزيج مشترك بين المذهبين، كما أنهم تمكنوا من العثور على قواعد أخرى من تلقاء أنفسهم، وذلك بفضل اجتهادهم قياسا وسماعا، وقد كان ذلك المذهب في عمومه مأخوذا من المذهبين، وعلى إثر هذا أصبحت مسائله إما

[1] ينظر، محمد الطنطاوي، المرجع السابق، ص 46-47.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 48-49.

كوفية أو بصرية مبتكرة[1]، وبعد منتصف القرن الرابع الهجري يرى بعض العلماء حسب الاصطلاح المتفق عليه بينهم، أن انقضاء المذهب البغدادي، يعد حدا فاصلا بين المتقدمين والمتأخرين، ويتجلى ذلك في كون أن المتأخرون عندهم يبدأون من العلماء، الذين قاموا بنهضة هذا الفن بعد انفراط المذهب البغدادي، واشتغالهم بعلم النحوت البلدان الإسلامية الحديثة، بحيث لا تجمعهم زعامة في قطر دون آخر نظرا للوضع الجديد من تعدد البلدان واستغلالها شؤونها نظرا لضعف نفوذ الخلافة العباسية، ولكن بالرغم من ذلك يبقى هدف العلماء على اختلاف مواطنهم واحد، حيث كانت الغاية الأسمى التي يطمحون الوصول إليها هي الرفع من شأن هذا العلم، وقد دفعهم هذا النشاط المتواصل، إلى تقصي المسائل التي حدث فيها الاختلاف بين البصريين والكوفيين، وتدوينها بغية الموازنة بين المذهبين، ولهذا ظهرت في هذه الفترة بكثرة مؤلفات خاصة، استعرضت ما اختلف فيه المذهبان وقامت بالموازنة بينهما.[2]

وفي الأخير نستخلص مما سبق ذكره أن الأصل في كل علم لا بد له أن يمر بمراحل حتى يصل إلى مرحلته الخيرة.

6- قضايا وموضوعات النحو العربي:

أقسام الكلم:

1. مفهوم الكلام:

أ. **لغة:**الكلام اسم جنس يقع على الكثير والقليل، و (الكلم) لا يكون أقل من 3 كلمات، لأنه جمع (كلمة) مثل نبقة، ونبق، وفيها 3 لغات كَلِمَة، كِلْمَة، كَلْمَة، و (الكلمة) أيضا القصيدة بطولها وقد تطلق الكلمة ويراد بها الكلام المفيد من قبيل إطلاق الجزء على الكل، كقولهم " في لا إله إلا الله" كلمة الإخلاص.

و (الكليم) الذي يكلمك (كلمة) (تكليما) و (كلاما) مثل، كذبة، تكذيبا، وكذابا و (تكلم)

[1] ينظر، المرجع السابق، ص 185-186

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 191-192.

كلمة و بكلمة و (كالمة) أي جاوبه و (تكالم) بعد التهاجر، أي كان متهاجرين فأصبح يتكالمان، ولا نقل يتكلمان، ما أنجد (متلكما) بفتح اللام أي موضع كلام.

و (الكلمان) المنطق، و (الكلم) الجراحة والجمع ، (الكلوم) و (الكلام) و قد (كلمه) من باب ضرب ومنه قراءة من قرأ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾﴾ النمل: ٨٢ أي تجرحهم وتسمهم و (التكليم) أي التجريح وعيسى عليه السلام (كلمة) الله لأنه لما أنتفع به في الدين كما انتفع بكلامه سمي به كما قال فلان سيف الله وأسد الله.[1]

ويرى ابن هشام النصاري أن الكلام في اللغة يطلق على ثلاثة أمور:

الأول: الحدث الذي هو التكليم، تقول (أعجبني كلامك زيدا)، أي تكليمك إياه وإذا استعمل بهذا المعنى عمل الفعال كما في هذا المثال، وكقول الشاعر (بحر البسيط):

قالوا كلامُكَ هنداً وهي مصغيةٌ ... يشفيكَ ؟ قلت: صحيحٌ ذاك لو كانا أي: كليمك هندا.

الثاني: ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم في نفسك معنى (قام زيد) أو (قعد عمرو)، ونحو ذلك فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاما، قال الخطل (بحر الكامل):

لَا يُعجبنَّك مِن خطيب خطْبَة .... حَتَّى يكون مَعَ الكَلام أصيلاً

إنَّ الكلامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا ..... جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

الثالث: ما تحصل به الفائدة، سواء كان لفظا، أو خطا، او غشارة، او ما نطق به لسان الحال، والدليل على ذلك في الخط قول العرب: " القلم أحد اللسانين"، وتسميتهم مابين دفتي المصحف " كلام الله"، والدليل عليه في الإشارة قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّىٓ ءَايَةً ۚ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَـٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ۗ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَـٰرِ ﴿٤١﴾﴾ آل عمران: ٤١ فاستثنى الرمز من الكلام والوصل في الاستثناء الاتصال.[2]

[1] محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب الحديث، الكويت، ط1، 1994، ص 240-241.

[2] ابن هشام النصاري، شرح شذور الذهب، تح: محمد عاشور، دار احياء التراث العربي، لبنان، ط1، 2001، ص19.

ب. **اصطلاحا:**

هو القول المفيد، والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس، بخلاف الخط مثلا، فإنه وإن دل على معنى، لكنه ليس بلفظ، وبخلاف المهمل نحو " ديز" مقلوب "زيد"، فإنه وإن كان لفظا لكنه لا يدل على معنى، فلا يسمى شيء من ذلك ونحوه قولا، وأما الفيد فهو الدال على معنى يحسن السكوت عليه نحو (زيد قام) و (قام أخوك) بخلاف نحو (زيد) و(غلام زيد) و نحو (الذي قام أبوه)، فلا يسمى شيء من هذا مفيدا لنه لا يحسن السكوت عليه، فلا يسمى كلاما.[1]

كما يوافق هذا المعنى للكلام ما جاء في " أسرار العربية "، ان " الكلام هو ما كان من الحروف دالا تأليفه على معنى يحسن السكوت عنده".[2]

وجاء في شرح الكافية الشافية في النحو، في باب " شرح الكلام وما يتألف منه" :

قول مفيد : طلبا أو خبرا ..... هو الكلام ك (اسمع وسترى)

قال ابن مالك في شرحه أن (الكلام) عند النحويين: عبارة عن كل لفظ مفيد.

والمراد ب (المفيد) ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه، و (القول) يطلق على الكلمة المفردة وعلى المركبة بلا فائدة، وعلى المركب المفيد.[3]

وعليه فكل كلام قول، وليس كل قول كلام، فخرجت بذلك الكلمة المفردة نحو (زيد) فإن الاقتصار عليها لا يفيد، ويخرج بذلك الكلمة المضافة نحو (غلامك).

كذلك المركب الذي لا يجهل أحد معناه نحو : (السماء فوق الأرض)، فلا يفيد، فلا يعده النحاة كلاما ، كما يخرج كذلك : الموصول وصلته نحو: (الذي ضربته)، فالاقتصار عليه لا يفيد، والاقتصار على (مفيد) كفاية، لكن ذكر الطلب والخبر ليعلم أن المستفاد منه على ضربين:

---

[1] ابن هشام الأنصاري، المرجع السابق، المرجع السابق، ص19.

[2] ابن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص23.

[3] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، دار الكتب العربية، بيروت، المجلد1، ط1، 2000، ص56.

أحدهما: طلب كالمستفاد من قولنا : (استمع).
والثاني: خبر كالمستفاد من قولنا: (سترى).

ف (استمع) كلام مركب من كلمتين:

أحداهما: ملفوظ بها وهي: (استمع)

والثانية: منوية وهي ضمير المخاطب المؤكد ب(أنت) حين تقصد توكيده.

و (سترى) كلام مركب من ثلاث كلمات:

الولى: (السين) وهي بمعنى (سوف) في تخليص الاستقبال.

والثانية: (ترى) وهي فعل مضارع.

والثالثة: ضمير المخاطب المؤكد ب(أنت) حين تقصد توكيده.[1]

وجاء في الألفية لابن مالك:

كلامُنا لَفْظٌ مفيدٌ كاسْتَقِمْ ..... واسْمٌ وفعلٌ ثُمَّ حرفٌ الْكَلِمْ

واحِدُهُ (كَلِمَةٌ) والقولُ عَمّ ..... وكَلْمَةٌ بها كَلامٌ قد يُؤَمْ

قال ابن الناظم في شرح هذه الأبيات: أن الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه، وهذا ما أراده بقوله: " مفيد كاستقم"، كأنه قال: " الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها، كالفائدة في (استقم) فاكتفى بتميم الحد بالتمثيل".[2]
وعليه فالكلام لا بد له من أمرين معا: التركيب من كلمتين أو أكثر والفائدة المستقلة، فاللفظ صوت وهو جنس يشمل ما يراد ب تعريفه وهو الكلام ويشمل غيره.

والمراد بالمفيد الذي له معنى وهذا قيد اول اخرج المهمل، الذي ليس له معنى ك " ديز" مقلوب "زيد".

[1] ابن مالك، المرجع السابق، ص 56-57.

[2] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص5.

والمقصود ب " يحسن السكوت عليه" قيد ثان، أخرج الكلمة نحو " كتاب"، وأخرج بعض الكلم وهو: ما لم يفد، نحو: ان صليت.[1]

ولا بد للكلام من طرفين: مسند ومسند إليه، وهما أقل ما يتركب منه الكلام ولا يكونان إلا اسمين ، نحو: زيد قائم أو اسما وفعلا، نحو قام زيد.

وبين الكلام والكلام عموم وخصوص من وجه يجتمعان في الإفادة، فيما تألف من ثلاث كلمات فأكثر نحو: قد قامت الصلاة، وينفرد الكلم فيها لم يفد نحو: إذا جاء أخوك، وينفرد الكلام فيها أفاد ولم يتألف من ثلاث كلمات نحو: الصدق فضيلة.[2]

أقسام الكلم عند إبراهيم أنيس:

وهذا التقسيم يشتمل على ما يلي:

القسم الأول: الاسم

ذكر أنه يندرج تحت هذا الاسم ثلاثة أنواع، تشترك إلى حد كبير في المعنى والصيغة، والوظيفة، وهذه الأنواع هي:

1. الاسم العام:

وهو الذي يسميه المناطقة بالاسم الكلي الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة الوجود صفة، أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد، مثل شجرة كتاب، إنسان، مدينة ...إلخ.

وقد أوضح أنيس أن الاستعمال اللغوي قد يخصص مثل هذه الأسماء ويعينها في ذهن السامع، بإدخال أدارة التعريف عليها، ولكن لا يكاد يتغير معناها، أو وظيفتها، أو صيغها بمثل هذه الأداة، على أن (أل) المعرفة قد تدخل على مثل هذه الأسماء، ومع هذا تبقى على شيوعها في اللغة العربية، كأن تقول: (الرجل خير من المرأة).

[1] عبدالله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، ط1، 1999، ص 23-24.

[2] المرجع نفسه، ص25.

ولا تريد رجلا معينا، وتختلف اللغات في مثل هذه الظاهرة مما يجعلنا نحن أبناء العربية نخطئ أحيانا، في استعمال بعض الأساليب الانجليزية حين نترجم تلك العبارة السابقة فقد يقول البعض The man is better than woman.

ويعني اللغوي الحديث حيث يعرض للناحية التنظيمية من أي لغة باستعمال أداة التعريف.[1]

2. اسم العلم:

هذا هو النوع الثاني من أنواع الأسماء، ويسمى عند المناطقة ومعظم النحاة ب " الاسم الجزئي"، ويدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها، وأن إطلاقه على عدد من الناس إنما هو من قبيل المصادفة فقط، فلم يطلق اسم (أحمد) من اجل توفر صفة او مجموعة من الصفات في هؤلاء الناس، فالعلم عند " ستيوارت ميل" لا مفهوم له، ولكن عند المناطقة قد يشيع هذا الاسم العلم، ويصبح وصفا من أوصاف اللغة مصل (حاتم) للكريم، و(نيرون) بمعنى ظالم، وحينئذ يكون له مفهوم ويرتبط بمجموعة من الصفات ككل الأسماء العامة.[2]

وقد ناقش أنيس طويلا موقف المناطقة، وحاول إثبات أن للعلم أيضا مفهوما ا يختلف عن بقية الألفاظ العادية، وانتهى إلى أن فصل الإعلام عن السماء العامة لا يبرره الاستعمال اللغوي ولا فهم الناس للألفاظ في حياتهم العادية.[3]

3. الصفة:

وقد اعتبرها أنيس النوع الثالث من أنواع الأسماء، وتسمى النعت وضرب لها أمثلة (أحمر وكبير) ونحو ذلك، وقد تصور الارتباط بين السماء التي يطلق عليها المناطقة أسماء

الذوات، مثل إنسان وحيوان، وبين ما يسميه النحاة بالصفات والنعوت، ككبير وأحمر، حين ذكر أن الصفة تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر مما ينطبق عليه اسم الذات، فالكبير قد يكون إنسانا، وقد يكون حيوانا، وقد يكون شيئا من الأشياء أي أن ما يسميه المناطقة

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلومصرية، ط6، 1978، ص.134

[2] المرجع نفسه، ص 283.

[3] عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998، ص185.

بالما صدق أكثر عددا من الصفات منه في أسماء الذوات، ولكن مفهوم اسم الذات، وهو تلك الصفات الخاصة التي ترتبط به في أذهان الناس أكثر تعقيدا من مفهوم النعوت والأوصاف، فالإنسان لا يسمى إنسانا إلا بعد تحقق مجموعة من السمات، كأن يتكون من لحم ودم، وان نلحظ فيه الحياة، وأن يمشي على رجلين، وينطق ويفكر وغيرهما من السمات المألوفة لنا، والتي لا حصر لها ، في حين ان كلمة " الكبير "، لا يشتمل مفهومها إلا على سمة واحدة وهي " الكبر" التي تضاد " الصغر".[1]

وقد بين أنيس أن الصفة ترتبط ارتباطا وثيقا باسم الذات من ناحية المعنى والصيغة، فلا يكاد يتميز أحدهما عن الآخر إلا بالاستعمال اللغوي[2]، وذلك ببعض القرائن اللغوية كالتأنيث والتذكير أو تأخر الصفة عن الموصوف[3]، وقد أورد مثالين لتوضيح ذلك الجنود التميميون على مسيرة الجيش، و"التميميون الجنود في طليعة القبيلة"، فقد استعملت كلمة (الجنود) في المثال الأول " اسما" وفي المثال الثاني " صفة " وهي لم تتغير في صيغتها أو معناها، ثم ذكر أن من الاستعمالات اللغوية التي تيسر التمييز بين الاسم والصفة هو ما نعرفه أن الصفة لا تتقدم على موصوفها، كذلك ما نعرفه من ميل اللغة إلى التمييز بين التذكير والتأنيث في الصفات بتلك العلامات المشهورة أكثر من ميلها إلى مثل هذا في أسماء الذوات التي منها:

رجل ، وامرأة، وأب و أم، في حين أن الصفة يدل على التأنيث فيها بعلامة خاصة مثل: كبيرة وحمراء... الخ، هذا إلى ان من أسماء الذوات ماهو مذكر وليس ما له مؤنث، مثل كرسي، بيت، قلم....الخ، ومنها ما هو مؤنث وليس له مذكر، مثل: شمس، دار، ...الخ،

[1] إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص 289.

[2] فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977، ص107.

[3] عزالدين المجدوب، المرجع السابق، ص182.

وختم أنيس كلامه عن الصفة فقال : ' بهذا وغيره من الظواهر اللغة نرى ان الصفة أوثق اتصالا بالاسم، ولكنها مع ذلك تتميز ببعض السمات الخاصة.[1]

القسم الثاني: الضمير

أ. الضمائر:

وهي تلك الألفاظ المعروفة في كتب النحاة بهذا الاسم مثل: أنا ، أنت ، هو .... الخ، وشرط استعمال الضمير أن يسبق باسم ظاهر معروف لدى كل من المتكلم والسامع.

وذكر أنيس أن ليس له تعقيب فيما يخص كلام النحاة على الضمائر حين يعدونها أعراف المعارف ، أما ضمائر الغيبة فقال إنها ألفاظ مبهمة تحتاج إلى البيان، ولا يمكن استعمالها بدون ما تشير إليه من أسماء ظاهرة، ثم يشير الأستاذ أنيس إلى ضمائر المتكلم، التي ظنها النحاة أنها لا تحتاج إلى بيان او تعريف رآها لا تزيد وضوحا عن غيرها من الأسماء الأخرى وليس ما يسميه النحاة بالتخصيص في مثل : (نحن العرب)، إلا بيانا للضمير، وتوضيحا له عن طريق اسم ظاهر.[2]

ب. ألفاظ إشارة:

يرى أنيس أن ألفاظ الإشارة مثل: هذا، تلك، هؤلاء....الخ، تعتبر من أنواع الضمير والتي يستعاض بها من تكرار أسماء ظاهرة غير أنها في بعض التعابير توضع جنبا إلى جنب مع ما تشير إليه الأسماء الظاهرة، بدا له أن ربط النحاة هذه الألفاظ بالإشارة ليس في حقيقته إلا ربطا ظاهريا، تبرره حركات الناس في أثناء الكلام، أما الغرض الحقيقي لاستعمال ألفاظ الإشارة، فهو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، كما في الضمائر تماما، ففي قولنا (هذا كتاب) إنما ينبغي تعيين كتاب خاص، فذكرنا مع لفظ الكتاب لفظا آخر يفيده أيضا، وهو اسم الإشارة ويريد أنيس مثالا وهو قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ٥٠ مُتَّكِـِٔينَ

[1] إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص 29.

[2] المرجع نفسه، ص 291.

فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ ﴿٥١﴾ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴿٥٢﴾ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴿٥٣﴾ ص: ٥٠ - ٥٣

فكلمة (هذا) قد استعيض بها عن تكرار ما سبقها من عبارات، ويعقب أنيس بعد هذا الغرض بقوله: (ومع هذا نرى اللغة اختصت ألفاظ الاشارة باستعمالات تخالف استعمالات الضمائر، مما يبرر جعل كل منها مستقلا عن الأخر في ناحية من النواحي).[1]

ت. **الموصولات:**

وهي النوع الثالث من أنواع الضمير، وهي مثل: الذي، التي، الذين... الخ، وقال أن وظيفتها الربط بين الجمل، ويستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، ومع هذا لها استقلالها الخاص في الاستعمال اللغوي.

ث. العدد:

وهي النوع الرابع من قسم الضمير، وهي مثل: ثلاثة، أربعة،....الخ، ذكر أنيس أنها أيضا ألفاظا يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، فقولنا، (ثلاثة رجال) يغنى عن قولنا، (رجل ورجل، ورجل).[2]

القسم الثالث: الفعل

أوضح أنيس أن الفعل هو القسم الثالث من أقسام الكلم، وقال أنه ركن أساسي في أغلب اللغات الإنسانية، ووظيفته في الجملة هي الإسناد نحو قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴿١٠﴾﴾ الممتحنة: ١٠

ويتجلى معنى الفعل في إفادة الحدث، في زمن معين وقد رأى أن ربط الزمن بصيغة الفعل لا يكاد يبرره الاستعمال اللغوي، كما رأى النحاة أنفسهم قد أحسوا بدلالة المصدر على الحدث والزمن، وإن حاولوا تأويل هذا في جدل عقيم، ويصرح بضرورة اللجوء إلى تلك

[1] إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص292.

[2] المرجع نفسه، ص 293.

العلامات التي يعرف بها الفعل، والتي ذكرها النحاة ك (قد، السين، وسوف وضمير الرفع).[1]

القسم الرابع: الأداة

وقد اعتبرها أنيس القسم الرابع لأقسام الكلم، وتضمن هذا القسم كل ما بقي من ألفاظ اللغة والتي منها ما يسمى بالحروف، سواء كانت في البحر أو للنفي أو للاستفهام أو للتعجب، ومنها ما يسمى بالظروف الزمانية كانت أو المكانية، مثل: قبل، وبعد، وتحت، وغير ذلك.[2]

- التعدية واللزوم في الأفعال:

حظي الفعل بمكامة كبيرة في الدرس اللغوي، قديما وحديثا، فهو عمدة الكالم في الجملة الفعلية، والعمدة كما في عرف النحاة (ما لا يتم الكلام دونه لفظا أو تقديرا).[3]

حيث عدت العمدة أساس الجملة الفعلية والاسمية، وكما ذكرنا فإن الفعل عمدة الكلام في الجملة الفعلية، فالفعل واحد من أقسام الكلم الثلاث (اسم، فعل، حرف).

الفعل في العربية مقسم إلى تقسيمات عدة، فهناك المعرب والمبني، والماضي والمضارع، والأمر، وكذا ينقسم إلى قسمين رئيسيين:

الفعل التام (جلس) والفعل الناقص (كان)، والتام بدوره ينقسم غلى قسمين هو الآخر: الفعل اللازم والفعل المتعدي ، وهذا ما سينصب عليه إهتمامنا ها هنا.

---

[1] إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص 293.

[2] المرجع نفسه، ص 264.

[3] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ج1، 191، ص207.

أ. الفعل اللازم:

حدد النحاة الفعل اللازم بقولهم: " لا يصل مفعوله بنفسه، أي لا يتجاوز إليه بواسطة".[1]

وقد أفرد له سيبويه بابا خاصا وسمه ب " باب الفاعل الذي لم يتعداه فعله إلى مفعول" من مثل " ذهب زيد، وجلس عمر".[2]

ومنه فاللازم من الأفعال ما لزم فاعله، فلم يتجاوزه ولم يحتج إلى غيره.

علاماته:

للفعل اللازم علامات يعرف بها، جعلها ابن هشام الأنصاري" عشرين علامة وسماه قاصرا بدلا من اللازم، وهذه العلامات هي:

1. أن يكون على وزن (فَعُلَ) بالضم ل: (شَرُف)، لأنه وقف على أفعال السجايا (الجبلة والطبيعة)، ومأأشبهها مما يقوم بها فاعله ولا يتجاوزه.
2. يكون على وزن (فعل) بالفتح، من مثل ذلَّ.
3. يكون على وزن (فعل) بالكسر، من مثل قَوِيَ.
4. يكون على وزن (أفعل) بمعنى صار ذا كذا نحو: أحصد الزرع، أي صار ذا حصاد..
5. يكون على وزن (فعلل) نحو: اقشعر.
6. يكون على وزن (افوعل) نحو: أكوهد الفرخ اذا ارتعد.
7. يكون على وزن (افعنلل) بأصالة اللامين من مثل: احرنجم بمعنى: اجتمع.
8. يكون على وزن (افعنلل) بزيادة أحد اللامين نحو قولك: اقحنسس الجمل إذا أبى الانقياد.
9. يكون على وزن (افعنلى) مثل: احرنجى الديك إذا تنفس.
10. كونه على (استفعل) وهو دال على التحول، من مثل قولك: اسنحجر الطين إذا تحول طينا.

[1] منصور بن ناصر الفارسي، الذرة البهية في علم العربية، تح: عادل محمد علي الطنطاوي، وزارة التراث والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط1، 2008، ص97.

[2] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،ج1، ط3، 1988،ص33.

11. كونه على (انفعل) نحو انطلق وانكسر.
12. كونه مطاوعا لمتعد على واحد، نحو: كسرته فانكسر.
13. كونه رباعيا مزيدا فيه، مثل: تدحرج.
14. أن يتضمن معنى فعل قاصر.[1]
15. أن يدل على سجية (طبع) مثل: شجع.
16. أو على عرض، مثل: فرح وحزن.
17. أو على نظافة، مقل: طهر.
18. أو دسن، مثل: نجس.
19. أو على لون، مثل: أزرق وأحمر.
20. أو حلية، مثل: سمن أو هزل.[2]

ب. الفعل المتعدي:

لابد في البداية من الاشارة إلى إن للفعل المتعدي تسميات عديدة، منها: {الفعل الواقع، لوقوعه على المفعول به، والفعل المجاوز، لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به}.[3]

ومن هو و إن تعددت الدوال إلى أن المدلول واحد، فكل سماه حسب الوظيفة التي ارتآها.

وقد عرفوه بأنه: {المتعدي هو ما يتعدى أثره فاعله، ويتجاوزه إلى مفعول به، مثل: فتح طارق الأندلس}.[4]

الفعل (فتح) فعل متعد، لم يكتفي بفاعله (طارق) فقط، بل تجاوزوه إلى مفعول به (الاندلس). جدير بالذكر أن الفعل المتعدي قسمان: معلوم فاعله ومجهول فاعله.

---

[1] ينظر : ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، دار التراث العربي، الكويت، ج1، ط1، 2002 ، ص.672

[2] ابن هشام النصاري، المرجع السابق، ص675-.680

[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط28، 1993، ص43.

[4] المرجع نفسه، ص.43

- القسم الأول (المعلوم): يذكر معه فاعله، مثل يرى التلميذ قلما.
- القسم الثاني (المجهول): ويحذف فاعله ويجعل المفعول به نائب فاعل، مثل: بوري القلم

ويختص بالفعل المتعدي، بنفسه أو بالواسطة مر بزيد، ولا يأتي من اللازم إذ لا مفعول له لا ليسند إليه، ولا يكون إلا منه أمر بل ماضي ومضارع لا غير.[1]

علاماته:

وله علامات يعرف بها تميزه عن سابقه (اللازم)، نذكر منها:

- أنه يدل على حركة للجسم كانت ملائمة لغيرها، مثل: أتيت زيدا، ووطئت بلدك، وهي أفعال مرتبطة الحواس الخمس، من مثل: نظرت، شممت، عطست، وكل ما كان في معنى الحواس.[2]
- اتصاله ب (هاء) عائدة على غير المصدر[3]، أي أن هاته الماء تعود على المنصوب في الجملة (المفعول به أو واحدا من المفاعيل)، ولا تعود على المصدر.
- ويضيف "ابن الناظم" علامة أخرى، حيث ذكرها في معرض قوله: " وعلامة المفعول به أن يصدق عليه اسم مفعول تام من لفظ ما عمل فيه، وقولي (تام) احترازا لما يصدق عليه اسم مفعول مفتقر لحرف جر".[4]

ومنه فالفعل المتعدي هو ما يصاغ منه اسم مفعول تام على وزن (مفعول)، كقولنا: ضرب فهو مضروب، على خلاف اللازم الذي لا يصاغ منه اسم مفعول إلا بالاستعانة بحرف جر، كقولك: غضب فهو مغضوب عليه.

---

[1] ينظر: أنطوان الدحداح، معجم تصريف الأفعال العربية، موسوعة الدحداح في علم العربية، مكتبة لبنان، بيروت لبنان، 1995، ص6.

[2] ينظر: مراد غالب الذبيات، التعدي واللزوم بين الدرس النحوي والتطبيق اللغوي، تح: علي الهروط، جامعة مؤتة، الأردن،ط1، 2009، ص14.

[3] مصطفى الغلاييني، المرجع السابق، ص34.

[4] ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2000، ص177.

الفصل الثاني:
نظرية العامل

1- تعريف العامل (لغة/ اصطلاحا) .

2- نشأة نظرية العامل عند النحاة.

3- أنواع العوامل (اللفظي والمعنوي).

4- أركان نظرية العامل.

5- نظرية العامل والاحتجاج للحكم النحوي.

6- نظرية العامل بين المحدثين والقدامى.

7- نقد نظرية العامل.

توطئة:

تعد نظرية العامل هي العمود الفقري للنحو العربي، وعليها تتأسست فروعه وقواعده وهي فكرة العامل محور علم النحو، استقرت في أذهان الدارسين بعد الخليل الذي ثبت أصول نظرية العامل وتوسع فيها، وأحكمها إحكاما دقيقا إلى أن استقرت قاعدة ثابتة في الأفهام. ولقد كان العامل محور جدل الفريقين واختلافهم، وكثير من المسائل الجنسية بينهما وكثير من المسائل الخلافية بينهما يرجع إلى اختلاف وجهة النظر فيه.

1- مفهوم العامل:

أ. لغة:

يقول ابن منظور في معجمه الشهير، عمل العامل هو الذي يتولى امور الرجل في ماله وملكه وعمله ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة عامل، والعمل: المهنة والفعل والجمع أعمال، عمل عملا وأعمله غيره استعمله، واعتمل الرجل عمل نفسه.[1]

وورد في المعجم الوسيط عمل (العامل) من يعمل في مهنة أو ضعة والذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، والذي يأخذ الزكاة من اربابها (ج)، عمال وعملة ومن الرمح أعلاه مما يلي السنان بقليل و (في النحو): ما يقتضي أثرا إعرابيا في الحكم ومنه ما هو معنوي، كالابتداء والباعث أو المؤثر في الشيء يقال كثرة الإنتاج من عوامل الرخاء.[2]

لم تخرج المعاجم العربية عن توضيح ابن منظور لكلمة العامل ومن ذلك أخذ الإسم (عامل) بمعنى المهنة والوظيفة، وأسقط على النحو في سبب رفع الكلمة أو نصبها أو جرها، وأطلق عليها العامل النحوي.

ب. اصطلاحا:

تعد نظرية العامل أصلا من الأصول التي اهتم بها النحو العربي، وقام عليها، وكان الخليل هو الذي ثبت أصول هذه النظرية، وضع فروعها وأرسى قواعدها، وقد عرفها سيبويه في كتابه الشهير.[3]

بقوله في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، ليس شيء منها إلا وهو يزول

[1] ابن منظور، المصدر السابق، مج 10، ط1، مادة (عمل).

[2] إبراهيم مصطفى، المصدر السابق، ج1، تركيا.

[3] عبدو الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص38.

عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء، أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل منها ضرب من اللفظ فيه الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب".[1]

ويتجلى أيضا مفهوم العامل عند ابن السراج بقوله: "أنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له، وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان، كما أعربوا الفعل، لما ضارع الاسم، فكما أعربوا هذا أعملوا ذلك والمصدر حكمه، حكم اسم الفاعل، اعمل كما اعمل، إذا كان مشتقا منه".[2]

عرفه ابن جني في كتابه الخصائص بقوله: " وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك بعض العمل، يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب، والجر والجزم، وإنما هو للمتكلم نفسه لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ.[3]

وعرفه أيضا الجرجاني بقوله:" ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوع أو منصوبا، أو مجرورا أو ساكنا".[4]

ونستنتج من هذه التعريفات أن العامل هو العنصر المتحكم في حركات أواخر الكلم.

2- نشأة العامل:

عرفنا فيما سبق أن العلة النحوية، قد لازمت النحو منذ نشأته وان الاهتمام بها كان يزداد شيئا فشيئا، فكل قاعدة نحوية لا بد لها من علة، ولما كثرت تساؤلات النحاة عن أسباب الرفع والنصب، والجر والجزم في الأسماء والأفعال، بحثوا لها عن علل تناسبها.

انتهى بهم هذا الأمر إلى حركات الإعرابية، فتساءلوا ما الذي أوجدها؟

---

[1] سيبويه، المصدر السابق،ج1، ط3، 1988، ص13.

[2] ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ط3، 1996.

[3] ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج1، ط4، ص110-111.

[4] الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، رياض الصلح، بيروت، 1980، ص150.

فخلصوا إلى أن لها موجدا واستقر ذلك في عقل النحاة،[1] فقالوا مثلا: إن الفعل الذي عمل الرفع في الفاعل، فأوجد الحركة الإعرابية، الضمة والنصب في المفعول به فأوجد الفتحة.[2]

ومن هنا جاءت نظرية العامل، فقد تولدت من بحث النحاة، في العلل، فنظرية العامل النحوية وليدة مبدأ العلية الفلسفية، والبحث عن العوامل بيان وتوضيح العلل الإعراب.[3]

وهذا ما ذهب إليه كثير من الباحثين المعاصرين يقول د. تمام حسان:" ولقد كان التعليل في دراسة اللغة مسؤولا كذلك عن خلق نظرية العامل فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، وهلم جرا".[4]

فقد نشأت جذور نظرية العامل لدى عبد الله بن أبي إسحاق الخضرمي، وحذا حذوه عيسى بن عمر، وتأسس واتسع عند الخليل بن احمد الفراهيدي، وطبقت النظرية في النحو على يد سيبويه في كتابه الذي انطلق فيه من نظرية العامل، في تقسيم أبوابه، وتقسيم الكلام من الفعال والسماء والحروف، وسار من بعده عدد كبير من العلماء في انجازاتهم ومؤلفاتهم النحوية بناء على فكرة العامل وأثرها في التراكيب النحوية.[5]

3- أنواع العوامل:

القسم الأول: العامل المعنوي

العامل المعنوي هو ما لا يكون في اللسان حظ، وإنما هو معنى يعزف بالقلب، وهو شيئان عند سيبويه.[6]

---

[1] الأنصاري (وليد عاطف)، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط2، 2014، ص43.

[2] السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، ج2، ص255، ج3، ص07.

[3] مدكور إبراهيم بيومي، في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، 1971، ص344.

[4] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص55.

[5] عبد الحميد مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، مج18، مجلة دمشق، 2002، ص.47

[6] المطرزي، المصباح في علم النحو، مكتبة الشباب، القاهرة، ط1، ص120.

الأول: العامل المعنوي في رفع المبتدأ والخبر، اختلف النحويين من البصريين والكوفيين في رافع المبتدأ والخبر، على أقوال كثيرة،[1] وأما سيبويه فقد ذهب إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ، وقد أشار إلى ذلك بقوله:" هذا باب ما ينتصب فيه الخبر، لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته، وذلك قولك: (فيها عبد الله قائما) فعبد الله ارتفع بالابتداء، لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضوع له، ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله، ألا ترى أنك لو قلت عبد الله حسن السكوت، وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله، وتقول عبد الله فيها، فيصير كقولك: عبد الله أخوك، إلا أن عبد الله يرتفع مقدما كان أو مؤخرا بالابتداء، وبذلك على ذلك أنك تقول: إن فيها زيدا.[2]

و يقول السيرافي في شرح كلام سيبويه: مذهب سيبويه أن الاسم يرتفع بالابتداء أخرت الظرف أو قدمته، قال الكوفيون: إذا تقدم الظرف ارتفع الاسم بضمير له، مرفوع في الظرف المتأخر، فكان من حجة سيبويه في ذلك، أن إذا أدخلنا (إن) نصبنا الاسم، وإن كان قبله ظرف كقولنا: في الدار زيدا، فلو كان (في الدار) يرفع زيدا قبل دخول (إن) لما غيرتها (إن) عن العمل، كما أن لو قلنا: إن يقوم زيدا لم يجز أن تبطل العمل (يقوم) بل يقال: إن يقوم زيد، على معنى: إنه يقوم زيد، على معنى: أنه يقوم زيد، فلما كانت العرب تنصب ذلك مع تقديم الظروف، علمنا أن ارتفاعه بالابتداء.[3]

وقال سيبويه في باب الابتداء "فالمبتدأ كل اسم ابتدأ لينبى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع في الابتداء، لا يكون إلا يبنى عليه، فالمبتدأ الأول، والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه ، واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئا، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه ثلاثة يذكر كل واحد منها، بعد ما يبتدأ، فأما الذي يبني عليها شيء،

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002، ص40-47.

[2] سيبويه، المصدر السابق، ص88.

[3] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ط1، 2008، ص 414-415.

هو فإن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: (عبد الله منطلق)، ارتفع (عبد الله) لأنه ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق، لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته.[1]

ويقول السيرافي في الشرح:" فأما المبتدأ فالابتداء يرفعه، وأما الخبر المبتدأ فمن أصحابنا من يقول: إن الابتداء يرفع الاسم والخبر جميعا"، وقال أبو العباس محمد بن زيد: " أن الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ أو الابتداء يرفعان الخبر".[2]

وفيه وجه حسن آخر ليس في شيء مما ذكرته من غير هذا الموضوع ولا رأيته لأحد، وهو أن التعرية الموجبة للرفع، قد وقعت على المبتدأ والخبر، لأن الخبر أيضا لا يدخل عليه عامل لفظي، لأن الاسم المبتدأ ليس بعامل، فكان في كل منهما تعرية، وبذلك أن أصحابنا لا خلاف بينهم، أن خبر المبتدأ قد يتقدم عليه، ويرتفع بما كان يرتفع به، وقد علمنا أن العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، و الابتداء والمبتدأ ليس بأقوى من (إن) وأخواتها، لا تتقدم عليها، وإنما جاز تقديم خبر المبتدأ، لأن فيه من التعرية مثل ما في المبتدأ، ويقوي هذا القول سيبويه:" لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته"، وعلى نحو هذا سوى الكوفيون بين الابتداء والخبر، فجعلوا كل واحد منهم رافعا للأخر، أيهما تقدم الرفع الذي بعده، وأيهما تأخر رفع الذي قبله".[3]

والثاني: العامل المعنوي في رفع الفعل المضارع، وقع الخلاف بين النحاة البصرة والكوفة في رافع المضارع. [4]

وكينونتها في موضع الأسماء، ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ، فأما ما كان في موضع المبتدأ، فقولك: بقول زيد ذاك، وأما ما كان في وضع المبنى عليه، فقولك: مررت

[1] سيبويه، المصدر السابق، ص126-127.

[2] المبرد، المقتضب، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ج4، ط2، 1994، ص126.

[3] السيرافي، المرجع سابق، ص 457.

[4] ابن الأنباري، المرجع سابق، ص437.

برجل يقول ذاك، وهذا يوم اتيك، وهذا يوم اتيك، وهذا زيد يقول ذاك، وهذا رجل يقول ذاك، وحسبته ينطلق فهكذا هذا، وما أشبهه.[1]

ويقول السيرافي الشرح: " قد ذكرت من مذهب سيبويه، أن رفع الفعل بوقوعه موقع الاسم، وهذا سبب رفعه ووقوعه موقع الاسم، عامل غير لفظي ومنزلته منزلة الابتداء، في أنه عامل غير لفظي، لا في أنه يرتفع بالابتداء، والفعل مرفوع سواء كان اسم الذي وقع الفعل موقعه مرفوعا أو منصوبا، أو مخفوضا، لأن وقوعه هذا الموقع هو الرافع له، ولو كان إعراب الفعل يتبع إعراب الاسم الذي وقع موقعه، صار عامل اسمه على معامله، وما لا يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل وعامل الفعل لا يعمل في الاسم.[2]

القسم الثاني: العامل اللفظي

سبق القول بأن العامل اللفظي ينقسم إلى قسمين: سماعي قياسي.

فالسماعي خمسة أنواع:

- حرف الجر: كالباء ومن، وإلى، وعن، وغيرها.
- حروف تنصب الاسم، وترفع الخبر كإن وأخواتها و (لا) التي لنفس الجنس، و (إلا) في الاستثناء المنقطع.
- (لا) المشبهة ب (ليس) وأخواتها.
- حروف تنصب الفعل المضارع ك (أن) و(لن) و (كي) وغيرها.
- أدوات الجزم الفعل المضارع ك (لم) و (لما) وأدوات الشرط وغيرها.

والقياسي تسعه أنواع:

- الفعل مطلقا.
- اسم الفاعل فهو يعمل عمل فعله المعلوم.

[1] سيبويه، المصدر السابق، ص9-10.

[2] السيرافي، المرجع السابق، ص201.

- اسم المعمول ويعمل عمل فعله المبني للمجهول.
- الصفة المشبهة باسم الفاعل فهي تعمل عمل فعلها.
- اسم التفضيل فهو يعمل عمل فعله.
- المصدر فهو يعمل أيضا عمل فعله.
- الاسم المضاف فهو يعمل الجر، نحو (عبادة الله خير).
- الاسم المبهم التام فهو يعمل النصب نحو: (التراويح عشرون ركعة).
- معنى الفعل، أي كل لفظ يفهم منه معنى فعل نحو: (تراك ذنبا).[1]

4- أركان نظرية العامل:

من خلال استقراء طبيعة البحث في العامل والعمل يمكن استخلاص أركان نظرية العامل على الوجه الآتي:

1. العامل.
2. مقتضي العامل.
3. أثر العامل أو الإعراب.

فالإعراب هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل، أي مطلوبه كجاء، رأى والباء، والمقتضى الفاعلية والمفعولية، والإضافة العامة لها في الحرف والإعراب الذي يبين هذا المقتضى: الرفع والنصب والجر.[2]

5- نظرية العامل والاحتجاج للحكم النحوي:

تتشكل نظرية العامل بالنظر إلى التركيب العربي، وفق علائق تركيبه، وأخرى ذهنية تجريدية تتمثل في الاستقراء والسماع والقياس، هذه أطرأ النظرية تعمل على تقوية العامل ودفعه لإصدار حكم نحوي، ينتمي إليه التركيب بعد التشكيل النهائي لأسسه المتعددة.

---

[1] خالد الأزهري، شرح العوامل المائة الجرجانية، ص.35

[2] علي مزهر محمد الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت ، ط1، 2003، ص232.

ويمكن تمثيل التصور للتشكل النظري للعامل وفق المخطط الآتي:

الوسائط النحوية

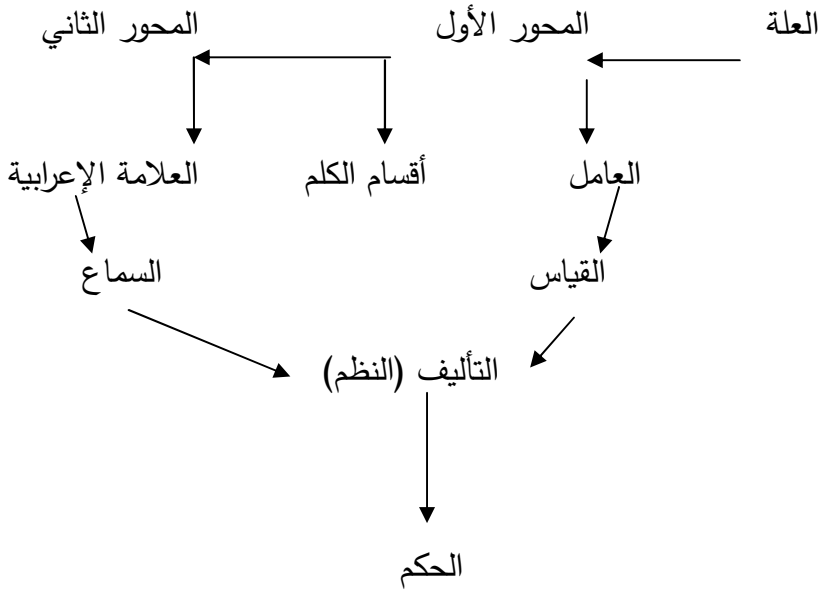

المحور الثالث.

ومسائله، وهدفها الأساسي هو البحث عن العلاقات التي تربطها بالمسائل النحوية كالإعراب، والعامل والحكم فأي مسألة على الإطلاق، لا بد لها من علة وحكم، يصدر في الختام، فمن المعروف أن القدماء اعتمدوا في لغتهم على السماع، وذلك لاهتمامهم بالرواية والمشاقة، كما أن السماع مرتبطا بمن يسمع منه وهو العربي القح، كما أن القياس يخضع إلى مفهوم استقرائي، وهو عبارة عن قواعد يقاس عليها في الاستعمال مثل: أن كل فاعل مرفوع وكل مفعول به منصوب وهذا ما ثبت عن استقراء كلام العرب، كما أن للقياس أربعة أركان أساسية، هي: مقيس ومقيس عليه، علة جامعة، حكم ومثال ذلك: الفعل المضارع قيس على الاسم، وجه الشبه بينهما الاسم في الأصل عموم، وبدخول الألف واللام يتخصص، أما فيما يخص العلة، فما هي إلا مجرد وسائل لضبط اللغة، أما العلاقة الإعرابية فهي الحركة التي تأتي في آخر كلمة، ومثال ذلك: ضرب زيد عمرا، الفعل ضرب هو العامل، والفاعل زيد هو المعمول، وعلامته الإعرابية هي

الرفع، والعلاقة هي الإسناد، هو القرائن اللغوية، وهو العلاقة القائمة بين المبتدأ و خبره، وبين الفعل وفاعله، وهي قرينة تميز المسند من المسند إليه.[1]

6- نظرية العامل بين المحدثين والقدامى:

أ. رأي القدامى:

1. رأي قطرب في العامل:

من القدامى الذين نقدوا نظرية العامل محمد بن المستذير المعروف بقطرب، الذي لا يرى للعامل قيمة في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) إذ يقول: " إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزم السكون للوقف والوصل، وكانوا يبطئون عنداك دراج، فلما وصلوا و أمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام".[2]

فهو يرى أن المتكلم يلجأ للحركة الإعرابية، عندما يصعب عليه التسكين في الوصل فحسب دون أن يكون لها أثر في المعنى، وسئل مرة:فهلا لزموا حركة واحدة؟ فقال:" لو فعلوا ذلك ليضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة".[3]

2. رأي محمد عرفة في العامل:

إذ يقول: "إننا إذا استقصينا البحث وجدنا أن العرب توضعوا على أن يميزوا بين المعاني التي تتحاور على الأسماء بالحركات، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، فإلباس المتكلم الاسم الرفع دليل فاعليته، وإلباسه النصب دليل مفعوليته، وإلباس الجر دليل إضافته، هذه المعاني التي هي الفاعلية والإضافة، ليست تحدث في الكلمة اعتباطا، ولا بالتحكم، بل هي حادثة من وقوعها في الجملة، ومن مركزها فيها، فمحمد

[1] فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني الحديث، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2004، ص.143

[2] الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979، ص70.

[3] الزجاجي، المرجع نفسه، ص71.

ومحمود مثلا: ليس فيهما معنى الفاعلية والمفعولية، فإذا دخلا في التركيب، وقبل: قتل محمد محمودا، حدثت فيهما هذه المعاني، فالفعل الذي هو (قتل) أحدث الفاعلية في (محمد) و المفعولية في (محمود) و الفاعلية تقتضي المتكلم أن يحدث رفعا في (محمد)، وأن يحدث نصبا في (محمود)، وعلى هذا القياس فيمكننا أن نقول:" إن ما يسميه النحاة عوامل، قد أحدث المعنى الذي اقتضى الإعراب".[1]

فهو يرى أن الفاعلية والمفعولية والإضافة علل غائية للمتكلم، من رفع الكلمة أو نصبها أو جرها، وأن العامل هو الذي احدثها، لذلك قول (محمد عرفة): " الفاعل للرفع هو المتكلم لغاية، وهي قصد الفاعلية، فالفاعلية أثرت في المتكلم، وجعلته يفعل الرفع فهي علة في فاعلية المتكلم الرفع، فهي فاعلة الرفع بواسطته، والفاعلية المقوم لها هو العامل فالعامل فاعل لها، وفاعل الفاعل لشيء فاعل، لذلك الشيء، بواسطة لذلك صح نسبة عمل الرفع إليها، وعلى هذا القياس فيصبح نسبة الرفع والنصب لهذه العوامل التي سماها النحاة عوامل من السماء والفعال والحروف".[2]

3. رأي عباس العقاد في العامل:

تناول مسألة العامل بوصفها: " مسألة من أهم مسائل النحو في هذه اللغة، بل هي مسألته الكبرى، أو مسألته الأولى والأخيرة، لأنها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء".

كما يرى الأستاذ (العقاد) أن: " النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها الظاهرة والمقدرة"[3].

اللغة عبارة عن أدارة للتواصل، ونظام محكم البناء مادته الأساسية الألفاظ والتراكيب لتعبر عن معاني مختلفة، لهذا كان تصنيف العوامل واجب حسب مدلولاتها، فلكل دال مدلول خاص، يميزه عن المدلولات الأخرى.

---

[1] عبدالله أحمد بن محمد، النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل، دروب للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص190.

[2] المرجع نفسه، ص191.

[3] المرجع نفسه، ص191.

فالعامل يحدث المعاني التركيبية، كما انه يبين للحركات دورا في الدلالة على معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، هذه المعاني لا تتحدد إلا بوقع الكلمة في جملة معينة، التي يمكن أن تخضع إلى التعميم أو التأويل أو الحذف وهذا يكون في مواضع مختلفة من القياس الذي يمثل الركيزة الأساسية التي اعتمدها النحاة في وضع القواعد النحوية والصرفية وإطرادها".[1]

4. رأي ابن مضاد في العامل:

أتى ابن مضاد القرطبي ورفض هذه القضية، في كتابه الشهير" الرد على النحاة"، حيث أنه الغي نظرية العامل بالكلية، يقول في صدر كتابه " قصدي في الكتاب أن احذف من النحو ما يستغني النحو عنه، وأنبئه على ما اجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وأن الرفع مهما يكون بعامل لفظي، وبعامل معنوي وعبروا عن ذلك بعبارات".[2]

5. رأي ابن جني في العامل:

كان ابن جني لا يرفض فكرة العامل كما قررها سيبويه والنحاة من بعده، إلا انه بنسب الأثر الإعرابي للمتكلم نفسه، ليس للعامل ولكنه لا ينكر وجود العامل في اللغة، بقول: " وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معني ليروك أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وبيت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل كمن الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ".[3]

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1968، ص87.

[2] ابن مضاد القرطبي (أبو العباس أحمد)، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، ص76.

[3] ابن جني أبو الفتح، المرجع السابق، ص109-110.

6. رأي عبده الراجحي في العامل:

ممن يقف إلى العامل الدكتور عبده الراجحي إذ نجده يقول: " والحق أن القضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الان في المنهج التحويلي على صورة لا تبعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي".[1]

7. رأي عبد الكريم مجاهد في العامل:

إذ نجده يقول في مسائله العامل: " فرغم ما يعتري نظرية العامل من وهن وارتباك أو ضعف أو تناقض أو هنا أو هناك فإنها تبقى النظرية التي لا بديل لها في التحليل النحوي العربي الذي يجعل من الإعراب مظهرا خارجيا، يخفي وراءه التعليل المعنوي لي حكم نحوي، فهناك علاقة جدلية بين العامل والعلامة الإعرابية من ناحية وبين العلامة الإعرابية من ناحية، وبين العلامة الإعرابية والمعنى أو الوظيفة النحوية من ناحية أخرى، فما دمنا بحاجة إلى الحركة الإعرابية التي ترمز إليه أو يستدل بها عليه، ولا توجد الحركة الإعرابية إلا بتأثير من عامل ما ولا حركة إعرابية إطلاقا دون عامل وعلى ذلك لا يمكننا الاستغناء عن العمل، لأن في هدمه تقويضا لجوهر النظام اللغوي العربي".[2]

ب. رأي المحدثين:

1. رأي إبراهيم مصطفى في العامل:

فالأستاذ إبراهيم مصطفى يرى بأن تلخيص النحو في نظرية العامل وسلطانها، هو خير كثير وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انجرف عنها آمادا، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة على الآداء ومزية في التصوير.[3]

---

[1] الراجحي، المرجع السابق، ص148.

[2] عبد الكريم مجاهد، الكف عن العمل، مجلة مجمع اللغة العربية، القسم الثاني، مج76، دمشق، 2001، ص545-546

[3] مصطفى إبراهيم، المرجع السابق، ط2، 1992، ص194.

وقد اهتم النحاة بتضييعهم حكم النحو في سبيل حصرهم على نظرية العامل، ولم تكن لهم كلمة حاسمة في هذا الباب وأكثروا من أوجه الكلام ومن احتماله لأنواع الاعراب وأنهم كذلك أضاعوا الغاية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة يقدرون العامل رافعا فيرفعون، ويقدرونه ناصبا فينصبون، لا يرون أنه يتبع ذلك الاختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم.[1]

ولعله قد تأثر رأي ابن جني في أن العامل هو المتكلم، وكذا برأي ابن مضاء في رفض العلل يقول : " والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم غالبة على تفكيرهم، آخذه حكم الحقائق المقررة لديها، رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الطراد، فقالوا عرض حادث لا به له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر، لم يقبلوا ان يكون المتكلم محددا هذا الأثر، لنه ليس حرا فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الثر عاملا مقتضيا وعلة موجبة وبحثوا عنها في الكلام، فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها"[2]

مبادئ ابراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو:

1. اعتماد الدراسات القديمة التي جاء بها الخليل بن احمد الفراهيدي وسيبويه والفراء وغيرهم، في اختيار المصطلحات المناسبة، والمسائل النحوية الدقيقة.
2. الانتفاع بما وصل غليه البحث اللغوي الحديث.
3. إلغاء نظرية العامل.
4. إلغاء البواب غير العلمية، كالتنازع والاشتغال.
5. الاهتمام بالقراءات القرآنية واستقراء الشواهد الشعرية النثرية.[3] يدعو ابراهيم مصطفى إلى الاهتمام بالقراءات القرآنية واستقراء الشواهد الشعرية النثرية، نجده أيضا يسعى إلى إلغاء

[1] المرجع السابق ، ص35-37.

[2] المرجع نفسه، ص31.

[3] رياض يونس السواد، مهدي المحزومي وجهوده النحوية، دار الراية، عمان،ط1، 2009، ص16.

نظرية العامل والأبواب غير العلمية إذ يقول: "لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة ، ومن استمسك بها فسوف يحس بما فيها من تهافت وهلهلة، وتستخذله نفسه، حيث يبحث عن العامل في مثل التحذير والإغراء أو الاختصاص أو النداء، ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء".[1]

لقد وقف على أصل من أصول العربية هو الدلالة على المعنى بالحركات ذات الثر في التصوير والفهم، فهذه المعادلة التلازمية بين العامل والإعراب فسرها ووقف عندها بعمق استنادا إلى مرجعيته كمعرفة وصفية، فتصنيفية فتفسيرية.[2]

2. رأي تمام حسان في العامل:

أما د. تمام حسان فقد اعتمد على المنهج الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات في الجملة للوصول إلى المعنى الدلالي ورفض فكرة العامل، إذ يقول: " في الحقيقة أن لا عامل لن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو، فلأن العرف ربط بين فكرتي الفالعلية والرفع دون سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول به مرفوعا، لو ان المصادقة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه".[3]

ولقد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النحوية، أو بعبارة أخرى مناط (التعليق) وجعلوا تفسيرا باختلاف العلامات الإعرابية وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي وألفوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان منتها لفظيا أو معنويا، ووصل به بعضهم من حيث العدد على مئة عامل وتناول بعض النحاة (كابن مضاء)هذا

[1] مصطفى إبراهيم، المرجع السابق، ص 195.

[2] عبد السلام المسدي، العربية والمغالاة في الاجتهاد، بيروت، مج6، 1997، ص29.

[3] تمام حسان، المرجع السابق، ط4، 2000، ص57.

الفهم الطبيعية للعلاقات السياقية بالنقد والتقييد والتجريح، ولكنه بعد ان أبان فسادها بالحجج المنطقية لم يأتي بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية، لم يقم مقام العامل فهما اخر لهذه العلاقات غير قوله: " إن العامل هو المتكلم فجعل الله بذلك أمرا فرديا يتوقف على اختيار المتكلم"، ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو اخص خصائصها.[1]

ومهما يكن فإن العامل يبقى ركيزة من ركائز النظرية النحوية العربية وقد اتفق جمهور النحويين على اعتماده وإلغاؤه بالكلية يعني هدم النحو العربي الذي يستند إليه في التقعيد النحوي في مجمل قضاياه.

7- النقد الموجه لنظرية العامل:

اختلف النحاة في نظرية العامل ومسوغاته في البحث عن طريقة تضبط التغيرات وتربط مكونات الجملة وتفسر نظامها، وتعيين على إدراك العلاقات بين عناصرها وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار معنوية ولفظية، واعتمدها النحويون القدامي، بما أنهم المؤسسون لها وساروا عليها وانطلقوا منها من تأسيس القواعد النحوية، مما يدل على انها ركن مهم من النحو العربي فمن دونها لا يقوم إعراب ولا تحدد هوية الكلمة، على ان جاء في العصر الأندلسي (ابن مضاء القرطبي)، الذي نادى بإلغاء العامل ووجوب هدمه، وإلغاء جوانب كثيرة من النظريات النحوية كالعلل الثواني والثوالث، والقياس وإلغاء التقدير وغير ذلك وقيل انه الهم ذلك من قول " ابن جني" أن العامل يكون للمتكلم، أما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه، لا شيء غيره.[2]

1. عند ابن جني:

الذي يرى ان العامل في الحقيقة هو المتكلم، إذ يقول: " إنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك إن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت

[1] تمام حسان،المرجع السابق، 1994، ص186.

[2] ابن جني، مرجع سابق، ص107.

عمر قائم، وبضعه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ وبالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الفرع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لاشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي، لما ظهرت أثار فعل المتكلم، بمضامة اللفظ أو اشتمال المعنى على اللفظ.ولكن ابن جني لم يثبت على هذا الرأي، وربما لم يكن يمثل عنده نقطة رئيسية في تفكيره اللغوي، لأنه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي، ونراه يقصد به ان المنفذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة، هو المتكلم طبقا لما جاء عن العرب في لغتهم قياسا عليها، ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة ولكان يدعو إلى فوضى اللغة.

2. ابن مضاء وإلغاء العامل:

لقد أرجح بان مضاء العمل النحوي إلى المتكلم، بنسب غليه كما تنسب إليه أفعاله الاختيارية، أما الفاعل الحقيقي – في رأيه – فهو الله تعالى إذ يقول: " وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات غنما هي من فعل الله تعالى، وإنما نسب إلى الإنسان كما ينسب إليه أفعاله الاختيارية وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا، فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء".

خاتمة

خاتمة:

وفي ختام هذا البحث توصلنا على جملة من النتائج التي نذكر منها:

– أن النحو إعراب للكلام العربي، حيث يذكر المترجمون أن أهل اليونان كانوا يستمدون علم الألفاظ والعناية بالبحث عنه نحوا.

– نتج عن اختلاط العرب والمسلمين بالأمم والشعوب الأعجمية تفشي اللحن على ألسنة الناس، ولم يقتضي الأمر على انتشاره في لغة التخاطب بل تعداه إلى اللحن في قراءة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وقد روي أن رجلا لحن الإمام رسول الله صل الله عليه وسلم.

– أقسام الكلم: ينقسم الكلام في علم النحو إلى ثلاثة أقسام:

الاسم: ما دل على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمن.

الفعل: ما دل على معنى في نفسه، واقترن بزمن.

الحرف: ما دل على معنى في غيره.

– **التعدية واللزوم:**

الفعل اللازم: هو مالا يتعدى أثره فاعله، ولا يتجاوزه إلى المفعول، بل يبقى في نفس عامله.

الفعل المتعدي: هو ما يتعدى أثره فاعله، ويتجاوزه إلى المفعول به.

– يعد مصطلح العامل من المصطلحات الأساسية والجوهرية في الفكر النحوي العربي، بل عموده الفقري وقانونه العام ودستوره الشامل، ذلك أن أكثر علل النحاة وقواعدهم مصوغة وفق فكرة العامل.

– تعد نظرية العامل في النحو العربي من الأسس المهمة التي قام عليها النحو العربي.

وهي نظرية عربية في الأصل.فقد بدأ وجودها في مرحلة النشأة التي تأسس فيها النحو العربي واكتملت قواعده.

– العوامل اللفظية والمعنوية:

لفظية: منها على ضربين: سماعية وقياسية.

سماعية: منها إحدى وتسعون عاملا، والقياسية منها سبعة عوامل، والمعنوية منها: عددنا.

خاتمة:

- لنظرية العامل أربعة أركان:

العامل: وهو الذي يجلب العلامة.

المعمول: وهو الكلمة التي تقع في آخرها العلامة.

الموقع: وهو الذي يحدد معنى الكلمة.

العلامة: وهي التي ترمز إلى كل موقع على ما تعرفه في أبواب النحو.

- فالعامل النحوي هناك من أيده وهناك من عارضه.
- وكذلك لنظرية العامل نقاد.

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع**

أ- المصادر

1-إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة، ط 4، 2004.
2-إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، ج1، تركيا.
3-ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر ، بيروت، ط3، مج15 .
4-ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مج 10، ط1، مادة (عمل).
5-أنطوان الدحداح، معجم تصريف الأفعال العربية، موسوعة الدحداح في علم العربية، مكتبة لبنان، بيروت لبنان، 1995.
6-الحموي ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء (إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب)، تح: عباس إحسان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993، ج 6.
7-عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الرياض، مج 3، ط1، 2008.
8-عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الرياض، ط1، 2008.
9-عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج 2181/3.
10- الفيروز آبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح: العرقسوسي محمد،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 2005.

ب- الكتب:

1-إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلومصرية، ط6، 1978.
2-إبراهيم عبود السامرائي، المدراس النحوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، 2007.
3-ابن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.
4-ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002.
5-ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ط3، 1996.

6-ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2000.

7-ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

8-ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج1، ط4.

9-ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ج1، 191.

10- ابن مالك، شروح الكافية الشافية، دار الكتب العربية، بيروت، المجلد1، ط1، 2000.

11- ابن مضاد القرطبي (أبو العباس أحمد)، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3.

12- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، دار التراث العربي، الكويت، ج1، ط1، 2002.

13- ابن هشام النصاري، شرح شذور الذهب، تح: محمد عاشور، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط1، 2001.

14- أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب، ط1، 2007.

15- أبو المكارم علي، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2006.

16- أبو المكارم علي، تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.

17- أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط10، د ت.

18- الأنصاري (وليد عاطف)، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط2، 2014.

19- تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000.

20- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومنباها، دار الثقافة، المغرب، 1994.

21- خضر موسى محمد، النحو والنحاة، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2003.

22- الخطيب محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آرائهم)، دار البصائر، 2006، ج 1.

23- رياض يونس السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، دار الراية، عمان،ط1، 2009.

24- الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979.

25- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،ج1، ط3، 1988.

26- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ط1، 2008.

27- السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، ج2/ ج3.

28- الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، رياض الصلح، بيروت، 1980.

29- شوقي ضيف، المدارس النحوية، الناشر دار المعارف، القاهرة، ط6، 1989، ج1.

30- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1968.

31- عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والدب، دار المعارف، ط2.

32- عبد السلام المسدي، العربية والمغالاة في الاجتهاد، بيروت، مج6، 1997.

33- عبدالله أحمد بن محمد، النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل، دروب للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

34- عبدالله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، ط1، 1999.

35- عبدو الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

36- عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998.

37- علي مزهر محمد الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت ، ط1، 2003.

38- العوض حمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره في أواخر القرن 2 هـ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

39- العيسوي عبد الفتاح والعيسوي عبد الرحمان، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، دار الرتب الجامعية، الإسكندرية، 1996.

40- فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977.

41- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني الحديث، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2004.

42- المبرد، المقتضب، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ج4، ط2، 1994.

43- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب الحديث، الكويت، ط1، 1994.

44- محمد بن إسحاق النديم الفهرست، تح: مصطفى الشومي، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1985.

45- مدكور ابراهيم بيومي، في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، 1971.

46- مراد غالب الذبيات، التعدي واللزوم بين الدرس النحوي والتطبيق اللغوي، تح: علي الهروط، جامعة مؤتة، الأردن،ط1، 2009.

47- الملى حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، ط1.

48- منصور بن ناصر الفارسي، الذرة البهية في علم العربية، تح: عادل محمد علي الطنطاوي، وزارة الترث والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط1، 2008.

49- ناصف علي النجري، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1979.

50- الياسري علي، الفكر النحوي عند العرب (أصوله ومناهجه)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2003.

ج- المجلات والموسوعات:

1-عبد الحميد مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، مج18، مجلة دمشق، 2002.

2-عبد الكريم مجاهد، الكف عن العمل، مجلة مجمع اللغة العربية، القسم الثاني، مج76، دمشق، 2001.

3-مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط28، 1993.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	//
إهداء	//
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: المنطلقات الفكرية والقاعدة النحوية عند النحاة	
1- الفكر النحوي ونشأته	8-6
2- مراحل نشأة الفكر النحوي	12-9
3- مستويات الفكر النحوي	13-12
4- دوافع نشأة النحو العربي	15-13
5- مراحل نشأة النحو العربي	19-15
6- قضايا وموضوعات النحو العربي	19
1/ أقسام الكلام	28-19
2/ التعدية واللزوم في الأفعال	31
الفصل الثاني: نظرية العامل	
1- تعريف العامل (لغة/ اصطلاحا)	35-34
2- نشأة نظرية العامل عند النحاة	36-35
3- أنواع العوامل (اللفظي والمعنوي)	39-36
4- أركان نظرية العامل	40-39
5- نظرية العامل والاحتجاج للحكم النحوي	42-40
6- نظرية العامل بين المحدثين والقدامى	48-42
7- النقد الموجه لنظرية العامل	49-48

خاتمة	52-51
قائمة المراجع	58-54
فهرس المحتويات	62-60

الملخص:

تتناول هذه المذكرة أهم نظرية من النظرية التي قام عليها النحو العربي ، منذ تأسيسه وهي نظرية العامل .ومع أن هذه النظرية هي العمود الفقري النحو العربي، وعليها تتأسس جميع فروعه، ومن خلالها أمكن فهم وتحليل الجملة العربية، إلا أنها قد تعرضت من ابن مضاء القرطبي إلى نقد شديد ، واستأنف هذا النقد في العصر الحديث من مجموعة غير قليلة من الباحثين ، ما يطبع هذه النظرية بالطابع الإشكالي ، وبناءا على هذا فقد حاولت ان استجاب حقيقة هذه النظرية وأسسها المعرفية ، ومن أجل هذا فقد كان عليا ان اعرف بها ، الظروف تأسيسها ، ثم أعرج على حملة ابن مضاء عليها، والحث عن الأسس العلمية التي اعتمدها في القول بإلغائها. وفي الأخير صورت كيف فهم القدامى النحويين هذه النظرية ، وكيف فسروا بها الجملة العربية، وأهم ظاهرة من ظواهرها، وهي ظاهرة الإعراب ، وكذلك ردود المحدثين الذين تعقبوا منكريها، فشرحوا أبعادها، وكشفوا عن أهميتها بالنسبة للغة العربية.

Abstract:

This article deals with the most important theory that the arabic grammar has been based on since its foundation. That is the theory of grammar government. Through or, it was possible to understand and analyze the arabic sentence, but it was rejected by lbn-madaa al Qurtobi, and so on by many linguistic in modern times. So it became problematic. Hence, I have tried to outline the truth of this theory and its congnitive foundations. Is it a scientific fact or is it just an assumption that has no truth. At a later stage, i tried to illustrate how the ancient grammarians understood this theory, how they interpeted the arabic scentence, and the most important of its phenomena, which is the phenomenon of Al-l'rab. I concluded by the responses of the modern linguistic who tracked her deniers, explaining its dimension and revealing its importance in relation to the arabic language.